



Voice of Bahrain

PO Box 65799 • London NW2 9PL

Email: info@vob.org

Web Site: www.vob.org

العدد 493، فبراير 2024، رجب — شعبان 1445 هـ



نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

* استشهد يوم الأثنين (7 يناير/كانون الثاني 2024) الجريح سماحة السيد حسين علوي أمين الغريفي من أهالي قرية الغريفة بعد معاناة طويلة بسبب التعذيب الذي تعرض له. والسيد حسين الغريفي عالم دين بحراني تعرض للاعتقال بتاريخ 16 مارس/آذار 2011 بتاريخ 16 مارس الماضي في إحدى نقاط التفتيش وبقي رهن التعذيب حتى ساءت حالته الصحية لينقل من غرفة التعذيب إلى مجمع السلمانية الطبي وقد أدخل بعد فترة وجيزة لغرفة العناية المركزة ليصاب بعجز تام عن الحركة. وبعد طول معاناة وألم، أصبح سماحة السيد حسين علوي الغريفي مقعداً ينتقل على كرسيه بين البيت والمأتم، وبقي على هذه الحالة حتى عرجت روحه يوم الأثنين 7 يناير/كانون الثاني 2024.



* استمرت آلة الاعتقال والسجن الخلفية تصادر حريات البحرينيين خلال الشهر الماضي. وعرف من بين من اقتاده جلاوزة الخلفيين إلى طوامير التعذيب والسجن كل من: حسن علي سالم، 15- محمد علي سالم، 16، ومحمد الكويتي، 17، قاسم السميع، 17 (شقيق الشهيد عباس السميع)، محمد الحلال، 17، جعفر علي صنقور، 17.

* نشر فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي ما اعتمده رأيه خلال جلسته السابعة والتسعين بشأن ستة بحرانيين، من بينهم قاصر واحد، تم اعتقالهم تعسفياً وتعرضوا لانتهاكات مروعة وخروقات لحقوق الإنسان حسب شكوى رفعتها منظمة أمريكيون. في هذا الرأي، الذي اعتمده الفريق وجد أن السجناء الستة جميعهم، وهم عبد الجبار عيسى عبد الله حسن محمد، فاضل عباس عبد الله حسن محمد، أحمد عبد الله مرهون راشد، حسن علي عبد الله أحمد راشد، محمد عبد الجبار منصور علي الحسيني سرحان، وفارس حسين حبيب أحمد سلمان اعتقلوا بشكل تعسفي ضمن الفئة الأولى (الافتقار إلى أساس قانوني يبرر الحرمان من الحرية) والثالثة (احتجازهم تعسفياً بسبب الطبيعة غير العادلة لمحاكمتهم).



* جدد المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء، موريس تيدبول بينز، طلبه لزيارة البحرين واقترح على الحكومة أن تكون الزيارة في النصف الأول من العام الجاري. سبق قدم طلب في عام 2021 لكن الحكومة لم تستجب.

* استكرت الناشطة الحقوقية إبتسام الصائغ بشدة الصمت الذي تبنته كل الجهات الرسمية المعنية في قضية حقوق الإنسان، في مواجهة الأوضاع الصحية الصعبة التي يعيشها السجن السياسي الستيني، محمد حسن الرمل. ويبدو ان السلطة الخلفية تسعى لقتله وتآمر عليه من خلال حرمانه من العلاج المناسب. حيث تعمدت حرمانه من الذهاب لموعد جراحة كانت مقررة له في النصف الثاني من الشهر الماضي.



* اعتقلت السلطات الأمنية في البحرين خلال عام 2023 (207) مواطناً بحرانياً من مختلف المحافظات البحرانية، وهذه الأعداد أعلى مقارنة مع العام الماضي. وجرى الإفراج عن (119) مواطناً ممن اعتقلوا في عام 2023، فيما لا زال 84 ممن اعتقلوا قيد الاعتقال. وتراوحت الأحكام الصادرة بسجنهم بين 5 أشهر و12 عاماً. وسجل شهر نوفمبر/تشرين الثاني أعلى معدل لحالات الاعتقال بلغ (42) حالة اعتقال، يليه أكتوبر/تشرين الأول بـ (33) حالة اعتقال.

ثلاثة عشر عاماً من الصمود الثوري بوجه الخيانة الخلفية

ثلاثة عشر عاماً هي الفترة التي تفصلنا عن اليوم الذي انطلقت فيه ثورة الشعب كأعظم ثورة في تاريخ البلاد، وأطولها وأشجعها وأوضحها من حيث الأهداف. فعندما بدأ المواطنون في 14 فبراير يتوافدون على ميدان اللؤلؤة كانت لديهم آمال مفعمة وتطلعات لا تحدها إلا السماء. يومها كانت الثورات العربية في ذروتها، وقد رفعت هامات الشباب من شرق العالم العربي إلى غربه. وبدت الجماهير وكأنها خرجت من كابوس وطأ صدورها دهوراً، فكان التجمع في ذلك الميدان تعبيراً عن شعور عميق بالحرية والخلاص من ذلك الكابوس. الجماهير العربية عاشت ربيعها، وإن كان قصيراً، وبشكل تدريجي تعرّضت للانتقام من قبل تحالف قوى الثورة المضادة الذي لم يوفر أداة قمعية ضد المواطنين العزل. هذا ما حدث في تونس ومصر وليبيا واليمن ثم البحرين. وبرغم ذلك القمع لم تتراجع الشعوب، ولذلك اكتظت المقابر بالشهداء وامتألت السجون بالمعتقلين السياسيين. وقد تجاوز عدد من تلك الدول محتنتها بشكل أو آخر، وبقي بلدان ما يزال شعباهما يعانيان القمع والاستبداد والاضطهاد. فسجون مصر تعج بالأحرار والشرفاء، بعد أن تم إخضاعها بقوة السلاح لحكم عسكري مقبى، أضغها وأزال هيبتها، وأبعدها عن مركز الصدارة والقيادة للعالم العربي. والبحرين، هي الأخرى، تعرضت لاحتلال غاشم بدأ بعد شهر واحد فحسب من انطلاق ثورتها المضطربة باذن الله، وخلال هذه الفترة شهدت البلاد من الكوارث البشرية ما لم تشهده طوال العقود الماضية.

قد يقول البعض: وما جدوى سرد تلك الحوادث؟ وهل سيؤدي ذلك لسقوط الحكم الخلفي؟ أم هل سيعيد للشهداء أرواحهم التي سلبها الخلفيون؟ تساؤلات تنطلق من حناجر البعض، ويساهم الإعلام الشيطاني في بثها وتضخيمها بهدف: ترويح روح اليأس والاستسلام والقبول بالأمر الواقع. ولكنه، في حالة البحرين فحسب، لم ينجح. فحالة المفاصلة بين الطرفين التي حدثت في منتصف شهر مارس 2011، بعد استدعاء القوات السعودية والإماراتية تعمقت، ولا يستطيع أحد استبدالها بمشاعر القبول والمصالحة. فعندما انطلق الشباب في ثورتهم، كان شعارهم المفضل: الشعب يريد إسقاط النظام. وآلى الشعب على نفسه أن لا يعود إلى المرحلة السابقة عندما كان الخليفيون يفرضون عليه أحكام الطوارئ منذ عقود، قاتلاً: مهما صار مهما جرى، الشعب ما يرجع وراء. وقد فعلها الشعب البحراني البطل ورفض التطبيع مع الخلفيين، فتواصلت مسيراته بدون توقف، برغم القمع السلطوي الرهيب الذي أدى لاستشهاد العديد من المواطنين الشباب وراء القضبان، كما استشهد العشرات برصاص أجهزة الأمن الخلفية وبالإعدامات الإجرامية التي كان آخرها في 26 يوليو 2019. فما دام الطاغية وعصابته قد قرروا شكل علاقتهم مع السكان الأصليين (شبيعة وسنة) وأنها ستكون حمراء قانية كلون الدماء التي أريقت ظلماً وعدواناً، فلا مجال للتعايش بين الطرفين. ربما تفرض الظروف نفسها على الواقع، فتهداً حركة الشارع الهادفة للتغيير برهمة، ولكن الثمرة الكبرى التي نجمت عن الثورة تعمق مشاعر الرفض للحكم الخلفي القبلي الاستبدادي.

وقد ساهمت سياسات الحكم الخلفي الجائر طوال الثلاثة عشر عاماً الأخيرة في حالة الاستقطاب غير المسبوقة. فكانت أولى خطواته استدعاء الاحتلال السعودي- الإماراتي الذي مارس جرائم بشعة بحق الوطن والمواطنين، وقضت على السيادة الوطنية. هذا القرار الخلفي اعتبره الشعب خيانة كبرى ماحقة، إذ استعان بالأجانب على السكان الأصليين في محاولة لاقتلاعهم والتاريخية التي تؤكد هوية الشعب، فقامت بهدم 40 مسجداً بعضها مورغل في القدم، مثل مسجد البريغي الذي دمّرت جرافات المحتلين بدون حياء أو وجل أو إنسانية.

البقية على صفحة 8



"نحن مع اليمن" البحرينيون يتظاهرون بعد صلاة الجمعة (12 يناير) رفضاً للعدوان الأمريكي البريطاني على اليمن وتضامناً مع غزة



البحرانيون يعتصمون في المنامة

في إطار تحركات المعارضة البحرانية، نظمت الجمعية البحرانية لمقاومة التطبيع اعترافاً جماهيرياً ضم نشطاء بارزين في العاصمة المنامة. وتحت شعار "عدو واحد.. مصير واحد"، أكد المشاركون على وحدتهم ودعمهم للمقاومين في فلسطين.



في 15 يناير شارك عدد من آباء الشهداء في الماحوز، وذلك في الذكرى السنوية السابعة لاستشهاد الشهيد سامي مشيمع والشهيد عباس السميع والشهيد علي السنكيس. هؤلاء الشهداء أعدموا ظلماً في الساعات الأولى من يوم 15 يناير 2017، بقرار من الطاغية الخليفي

اعتصام أمام مقر الجمعية البحرانية لمقاومة التطبيع في العدلية تحت عنوان "الن تُطمس الحقيقة" دعماً لفلسطين وتنديداً بانضمام النظام الخليفي المجرم لتحالف الخيانة من أجل حماية الكيان الصهيوني. الجمعة: 19 يناير 2024 ←

لقطة لوقفه متضرري #برنامج خطوة في 10 يناير، ترمز للكثير: 1. يحملون الخبز.. يرمز للقمّة العيش. 2. وقفة المرأة ترمز لاضطرار المرأة للمطالبة، وهذه كبيرة بمجتمعنا. 3. الوقوف أمام البرلمان.. يرمز لحقهم على النواب. ألا تكفي هذه الصورة لتحرك البرلمان والسلطة لإنهاء المشكلة؟! ←



وزير الخارجية الإيرلندي: قلقون من التمييز ضد الشيعة في البحرين!

أعرب وزير الخارجية الإيرلندي، مايكل مارتن، عن قلق بلاده العميق حيال انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، مشيرًا إلى التمييز المستمر ضد الأغلبية الشيعية واستخدام عقوبة الإعدام كوسيلة جديدة للقلق.

وجاءت تصريحات مارتن في بيان رسمي أصدرته وزارة الخارجية الإيرلندية، الجمعة 19 يناير، حيث أكد وجود مخاوف طويلة الأمد بشأن حقوق الإنسان في البحرين، بما في ذلك حرية التعبير ومعاملة المدافعين عن حقوق الإنسان.

وفي إطار الرد على هذه المخاوف، قال مارتن: "لقد أثرنا بشكل فعال على مخاوفنا حيال حقوق الإنسان من خلال الاتصالات الوزارية والدبلوماسية مع البحرين، وبخاصة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة".

وشدد وزير الخارجية الإيرلندي على ضرورة أن تلتزم البحرين بالتزاماتها فيما يتعلق بحقوق المرأة ومكافحة الاتجار بالبشر، داعيًا إياها إلى الحفاظ على هذه التزامات.



وفي ختام بيانه، أعلن مارتن أن وزارة الخارجية الإيرلندية ستواصل مراقبة التطورات في البحرين، وستتفاعل مباشرة مع المسؤولين الخلفيين على الصعيدين الوطني والدولي، مشددًا على أهمية الالتزام بالحكومة الخلفية بحقوق الإنسان وضرورة التقدم في هذا الصدد.

الرموز المعتقلون في سجن جو يصرون بيانًا من سجنهم

أكبر ٢- استدعاء السفراء للتشاور وتعليق التعاون الأمني والعسكري والتبادل التجاري مع الدول الداعمة للعدوان حتى الآن والمتمثلة في أمريكا وبريطانيا وألمانيا حتى تتوقف حرب الإبادة على المدنيين في غزة ندعو كل فرد وجميع منظمات المجتمع المدني وكل الشعوب لحث ومطالبة حكوماتها بتنفيذ الخطوتين الأولى والثانية والاستمرار في الاحتجاجات الشعبية السلمية المطالبة بوقف حرب الإبادة في غزة وتشديد المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل والدول الداعمة للعدوان بما في ذلك عدم السفر السياحي لهذه الدول.

الموقعون
الشيخ عبدالجليل المقداد
الشيخ محمد حبيب المقداد
الشيخ علي سلمان
الشيخ سعيد النوري
الشيخ عبدالهادي المخوضر
الاستاذ عبدالهادي الخواجه
الأستاذ محمد علي

لقد ضربت إسرائيل بكل المناشدات الإنسانية والقرارات الصادرة من مؤسسات الأمم المتحدة المختلفة ومناشدات مؤتمر جدة ومبادرات الحكومات والمنظمات الدولية واستمرت على قرابة تسعين يوماً في ارتكاب جريمة لم يشهد لها التاريخ الحديث مثيل فقامت بدعم وحماية أمريكية غربية بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجريمة إبادة جماعية لسكان غزة ولا زالت تتوعد بالمزيد من الوحشية اللاإنسانية هادفة لجعل غزة أرض غير قابلة للحياة وتهجير أهلها طوعاً أو كرهاً

وقد تكلم العالم كثيراً وناشد إسرائيل وأمريكا لوقف الحرب بما لا يزيد عليه من الكلام لذا ندعو الدول التي اجتمعت في جدة والدول التي صوتت على فرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بوقف الحرب للانتقال من الكلام إلى العمل عبر الخطوات التالية :

١- قطع العلاقات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والرياضية مع إسرائيل فوراً وهذا هو الحد الأدنى وإلا فما ينبغي



عن المشاركة الدينية.. آل خليفة يُلازمون خدمة المعتدين

أين هي البطولات التي كان يتعهد أصحاب المعالي وطوال العمر بتجسيدها؟ أين هي الملاحم التي هددوا بتنفيذها؟ ماذا عن الأسلحة التي كانت تجلب لهذا الغرض ويُرزود بها الجيش وعناصره؟

إضافة لذلك، لماذا لم تنتقل وكالة البحرين الرسمية وصفحات الملك والهيئات والجهات المختصة في الحكم شيئاً عن المشاركة العسكرية المفترضة في تحالف "حامي الزدهار"؟

كان حربياً بالسلطة أن تقول إنها لن تكون يوماً عانقاً أمام أي نشاط عدواني تنفذه الولايات المتحدة عبر قاعدتها البحرية المتمركزة في أصغر الممالك الخليجية، لهذا سخرت أراضيها لسنوات وما تزال لألة القتل الأميركية في المنطقة، حتى ينعم الأسطول الخامس وطائراته وغوّاصاته ومدمراته بما يُتيح له التحرك كيفما شاء وأين ما أراد، مهما كان المقتول، عربياً، مظلوماً، محقاً، وصاحب أرض وقضية.

يُثبت نظام الحكم في البحرين أنه سيبقى أداة بيد الأميركيين تارةً والبريطانيين تارةً أخرى، يُنسق مع السعوديين ما يُطلب منه، ويأتمر بما توعد إليه الإمارات. لا يعرف اتخاذ قرار بملء إرادته يُعيد ثقة الشعب له. لا ينكب على حل أزمته الداخلية المتجذرة منذ 12 سنة، بل يزيدها عمقاً، ويوسع عزلته عن أبناء الديرة.

الإسناد اليمني المؤثر في باب المنذب استدعي رفع مستوى المواجهة ولا سيما من جانب الولايات المتحدة. حضر وزير خارجيتها أنطوني بلينكين إلى المنامة في زيارة لم تكن مُعلنة أو مُدرجة في جدول جولته الشرق أوسطية الأخيرة. سريعاً، ظهرت نتائج لقائه بالملك حمد، وبعد أن هدد اليمنيين بـ"عواقب وخيمة" بسبب استمرار هجماتهم على السفن المرتبطة بالعدو بالبحر الأحمر، أعلن الرئيس الأميركي جو بايدن أن البحرين شاركت في العدوان على اليمن.

في كل هذا المشهد، لم يخرج موقف واحد أو نشاط واحد عن قوة دفاع البحرين، التي بدت في كوكب آخر غير معنية بإعلان السلطات عن الدخول في تحالف بحري عسكري. الإطّلاع على نشاطاتها يُظهرها في روتين يومي طبيعي غير استثنائي. لقاءات ومسابقات ومحاضرات واستقبالات، وغياب تام لأي تحرك عسكري برّي أو بحري على حدود المملكة.

البعض يسأل كيف لدولة تُعلن مؤازرتها لدولة أخرى في تحالف عسكري، أن تبقى قوتها الدفاعية بمنأى عن كل ما يجري؟ أين كانت تُصرف كل البيانات والخطابات السامية التي تُشيد بالتضحيات الوطنية بقوة البحرين الدفاعية؟

لطيفة السيد الحسيني عند ورود اسم البحرين ضمن قائمة الدول المشاركة في العدوان الأميركي على اليمن، سارع الكثير إلى إبداء غضبهم وسخطهم جراء هذا الخذلان الوقح لبلد عربي شقيق قرّر أن ينصر فلسطين وشعبها، لكن آخرين توقّفوا عند حجمها وفعاليتها وسألوا عن سرّ هذا التهافت من أجل تأكيد مؤازرة الأعداء في تنفيذ الغارات الثلاثة والسبعين على الأهداف العسكرية المختلفة لقوات صنعاء المسلحة.

يوم اختار الملك البحراني حمد بن عيسى أن يُطّبع كان يدرك في قرارة نفسه أنه سيُنَبِّذ أكثر من شعبه وستكبر الفجوة معه، لكنه مضى في فعلته. وقّع اتفاقية "أبراهام" واختصر كلّ الألبات المتبعة في المملكة لإبرام المعاهدات مع الدول، ظلّ على رأيه واحتضن "الموساد" وخصّص لسفارة الاحتلال مقراً قريباً من قصره. لم يكتف بذلك، بل عمل على إظهار أقصى ما يمكن من تودّد وانبطاح في حضان الصهاينة، فنَدّد بعملية المقاومة الفلسطينية في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، حتى كَلَّ هذا النهج بالانضمام إلى تحالف دولي هدفه التصدي للعمليات اليمنية في البحر الأحمر التي تحصلت تحت شعار دعم غزة.

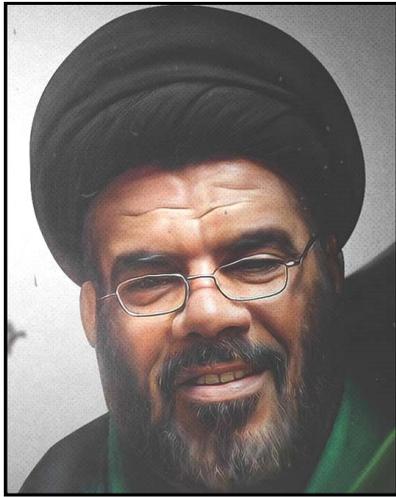
قصة الاعتقال والتعذيب الذي تعرض له الشهيد السيد حسين الغريفي

عليهم بأنه قد تم الإفراج عن والدهم وتم نقله بالفعل إلى جناح آخر في المستشفى، كما أن إدارة المستشفى حاولت إقناع أهله بإخراجه من المستشفى رغم سوء حالته. وبادر أهله في سبيل إنقاذ حياته بتوجيه رسالة إلى وزيرة حقوق الإنسان في البحرين فاطمة البلوشي لأخذ السيد حسين للعلاج في الخارج و لكن لم يتلقى أهله أي رد.

وبقي الغريفي يرقد في المستشفى حتى أواخر عام 2011 عندما سمح له بالمغادرة خارج البحرين للعلاج في 22 أكتوبر 2011 حيث حرم في البداية بحجة وجود قضية جنائية ضده (المشاركة في تظاهرات دوار اللؤلؤة). ليبدأ علاجه فعلياً وينقل إلى الرياض ثم إلى جمهورية التشيك ليعود إلى البحرين مرة أخرى. وبقي الغريفي يرقد في المستشفى حتى أواخر عام 2011 عندما سمح له بالمغادرة خارج البحرين للعلاج في 22 أكتوبر 2011 حيث حرم في البداية بحجة وجود قضية جنائية ضده (المشاركة في تظاهرات دوار اللؤلؤة).

تظاهرات دوار اللؤلؤة). ليبدأ علاجه فعلياً وينقل إلى الرياض ثم إلى جمهورية التشيك ليعود إلى البحرين مرة أخرى.

وبعد طول معاناة وألم، يصبح سماحة السيد حسين علوي الغريفي مقعداً يتنقل على كرسيه بين البيت والماتم، غائباً عن مكانه الذي طالما كان يشغله في نوعية الناس وإرشادهم، فلا يعلو منبراً، ولا يفتح مجلساً، وبقي على هذه الحالة حتى عرجت روحه يوم الإثنين 7 يناير/كانون الثاني 2024.



التعذيب مما أنهكه فتردت حالته الصحية لينهار ويتم نقله لمستشفى وزارة الداخلية لتلقي العلاج ورغم تلقيه العلاج المؤقت هناك إلا أنه في اليوم التالي تواصلت معه جلسات التحقيق والتعذيب فساء وضعه الصحي وأصبحت حرجة ليتم نقله لمستشفى السلمانية الطبي في 17 مارس 2011. وبقي السيد حسين الغريفي في مجمع السلمانية الطبي وادخل جناح العناية القصوى - جناح 52 - حيث أن حالته الصحية كانت حرجة جداً وكان فاقداً للوعي و في تاريخ 22 مارس تم وضع حارس أمن على باب الجناح الذي يرقد فيه فتم منع أهله من زيارته. بقي في هذا الجناح حتى تاريخ 10 أبريل 2011.

بعد 10 أبريل تم نقله إلى جهة مجهولة ولم يستطع أهله معرفة مكانه رغم محاولاتهم الاتصال بمستشفى السلمانية والمستشفى العسكري للذين نفوا وجوده عندهم، كما حاولت عائلته تقديم بلاغ في مركز شرطة المعارض بفقده إلا أنهم قوبلوا بالاستخفاف بهم. وبعد حوالي ثلاثة أشهر من فقدته تلقت العائلة اتصالاً في 27 يونيو 2011 من مستشفى السلمانية لنتم زيارته في جناح 63 وللأسف كانت حالته سيئة للغاية حيث لم يكن لديه حتى القدرة على الكلام وبدا هزيل الجسم شاحب الوجه.

وفي تاريخ 15 يوليو 2011 قام عضو باللجنة المستقلة لتقصي الحقائق التي شكلها الملك بزيارة الغريفي في المستشفى ووقتها كان لا يزال تحت وطأة الإعياء. وتواصل أهل السيد الغريفي مع اللجنة بخصوص الوضع الأمني لوالدهم والإجراءات الأمنية المشددة على زيارته فتم الرد

استشهد يوم الإثنين (7 يناير/كانون الثاني 2024) الجريح سماحة السيد حسين علوي أمين الغريفي من أهالي قرية الغريفة بعد معاناة طويلة بسبب التعذيب الذي تعرض له.

والسيد حسين الغريفي عالم دين بحراني تعرض للاعتقال وفق سجلات "هيئة شؤون الأسرى - البحرين" بتاريخ 16 مارس/آذار 2011 بتاريخ 16 مارس الماضي في إحدى نقاط التفتيش وبقي رهن التعذيب حتى ساءت حالته الصحية لينقل من غرفة التعذيب إلى مجمع السلمانية الطبي وقد أدخل بعد فترة وجيزة لغرفة العناية المركزة ليصاب بعجز تام عن الحركة.

وفي ذلك الوقت كان السيد حسين الغريفي ضمن قائمة المفقودين، حيث حاولت عائلته العثور عليه أو معرفة مصيره بعد اختفائه القسري إلا أنهم لم يفلحوا في ذلك نتيجة سيطرة الجيش وأجهزة الأمن على مجمع السلمانية وقد علموا فيما بعد أن السيد حسين يرقد في العناية وأنه تم إدخاله المستشفى بعد اعتقاله وتعذيبه في غرف التحقيق وقد أعطي له اسماً وهمياً وهو (حسين العوامي) كما أنه سجل برقم شخصي مؤقت في السجلات الصحية هناك. وحسب شهود العيان تم اعتقالهم في نفس نقطة التفتيش التي اعتقل فيها الغريفي وهي بالقرب من مجمع سناء في منطقة المنامة وقريبة من قلعة الشرطة (مقر وزارة الداخلية) ومجمع السلمانية الطبي فإن الضحية تعرض فور اعتقاله للضرب المبرح بأدوات حادة وعصي وتعرض للركلات بالأحذية من قبل مجموعة من رجال الجيش المشرفين على تلك النقطة كما عمدوا لتحطيم سيارته بالكامل ومصادرة أوراقه الثبوتية وجوازات سفر أبنائه الأربعة وبطاقة الصراف الآلي الخاصة به وقد أسمعوه عبارات الشتائم وعبارات طائفية.

وقد تم تسليم الضحية للأجهزة الأمنية التي واصلت معه التحقيق في مركز شرطة الحورة واستخدمت

اضطهاد السجناء البحرينيين يشمل إهمال مواعيدهم الصحية والزيارات العائلية

السلمانية الطبي وبقائه مده اسبوع . في اليوم الراهن السجين يوسف لايزال يشكو من الإهمال الطبي وعدم انتظام مواعيده الدورية مع اخصائي الأمراض الباطنية المختص بمرض السكري واستشاري العيون كان اخرها إلغاء مواعده الأخير في تاريخ ١٤ يناير. قدمت عائلة يوسف عدة شكاوي للأمانة العامة للتظلمات لاطلاعهم على تدهور حالته وخطورتها.

الإجراءات التي اتخذت ضد يوسف تنتهك جوانب عدة من القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية مناهضة التعذيب (CAT) والمادتين 7 و9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتي وقعت البحرين على كليهما. يشكل احتجاز يوسف بتهمة سياسية احتجازاً تعسفياً بموجب المادتين 9(1) و21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ويمكن تصنيفه تحت الفئة الثانية من الحرمان من الحرية. أخيراً، تعدد المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحق في الصحة، والذي بموجبه يتعين على وزارة الداخلية توفير الرعاية الطبية المناسبة ليوسف .

الجسدية و النفسية وتم الحكم عليه مدة ١٢ سنة، أضف على ذلك هو احد السجناء السياسيين المصابين بالامراض المزمنة (السكري). عانى السجين يوسف منذ اليوم الاول الذي تم احتجازه فيه من عدم تمكنه من الحصول على الرعاية الطبية اللازمة حيث كان يعاني من اضطراب في القرنية في عينيه وكان قد خضع لعملية فيها قبل اشهر من الاعتقال . حالة عينيه كانت تتطلب مراجعة الطبيب المختص وتناول الأدوية بشكل متواصل . لكن نتيجة لاهمال ادارة السجن لمشكلة عينيه فقد تدهورت حالة عينه.

ديسمبر 2019 ، أبلغ يوسف عائلته بأن حالته الصحية تتدهور بشكل مفاجئ ولا يعلم الاسباب فكان الدوار والصداع الشديدين ملازمين له مع كثرة النوم وبعد عدة زيارات لعيادة السجن التي لم تفضي للتشخيص الصحيح ظل على هذا الوضع عدة اسابيع. و بسبب وجود زميله في الزنزانة السجين حامد المحفوظ المصاب بمرض السكري عرض عليه قياس نسبة السكر معه، فتبين بعد الفحص أنه نسبة السكر في الدم مرتفع بشكل مفاجئ، مما يتطلب

نقله لعيادة السجن ومن ثم تم تحويله إلى مجمع

عدم انتظام او اهمال المواعيد الدورية للسجناء السياسيين يتكرر دائماً للأسف بالرغم من إمام ادارة السجن بإلزاميتها في توفير حق الرعاية الصحية.

سجين الرأي يوسف حسين علي من قرية بوري، يبلغ من العمر ٢٦ عاماً، منذ ١٥ سبتمبر ٢٠١٧ يوم اعتقاله تعرض إلى العديد من سوء المعاملة



ماذا وراء محاولات إلغاء عطلة يوم الجمعة؟



المواطنين وشوكة في خلق النظام متى ما تجاوز حداً أو ارتكب انتهاكاً. أيضاً يهدف الديوان الملكي من وراء هذا المقترح إلى إنهاء حالة المعارضة المستمرة التي لم يستطع إنهاءها على الرغم من كل الإجراءات المتبعة، ففضية التطبيع مثلاً وقضية الانضمام إلى التحالف الأمريكي مؤخراً للعدوان على اليمن، غير عنها المواطنين بمسيرات حاشدة أعقبت صلاة

المقترح بالون اختبار يتم خلاله قياس نبض الشارع وردة فعله ومدى قوتها وهو يأتي في الوقت الذي نزعته فيه الأسرة الحاكمة ثوبها العربي والإسلامي، وارتدت الثوب الصهيوني بعد تطبيعها مع الكيان الإسرائيلي وأصرت عليه مع حرب غزة الأخيرة، أما لماذا، فذلك يعود إلى عدة أسباب أهمها:

إن الجهة النافذة تلك، وهي الديوان الملكي بالطبع، ترغب من وراء هذه الخطوة إن استطاعت تمريرها إلى إضعاف الدور الفعلي لمنبر الجمعة، الذي لطالما حاربه وضيقت على المواطنين بهدف منعهم من التفاعل معه. فيالعودة للأعوام الماضية يمكننا عمل جردة حساب سريعة نرى من خلالها مئات الاستدعاءات لخطباء الجمعات وعشرات الاعتقالات في صفوفهم (بعضهم سجن أكثر من مرة)، ونرى أيضاً ممارسات أخرى أبرزها إغلاق الطرق المؤدية للصلاة المركزية في جامع الإمام الصادق بالدرز أكثر من مرة، واستهداف أهم شخصية للطائفة الشيعية (آية الله الشيخ عيسى قاسم)، عبر إسقاط جنسيته وحصاره وصولاً إلى نفيه من البلاد. إن منبر الجمعة الذي تحاول استهدافه السلطات اليوم كان على الدوام سبباً في صدام النظام ووجع رأس، فقد كان سبباً رئيسياً في خلق الوعي لدى المواطنين حول مختلف القضايا المهمة والمصيرية وزادت أهميته بشكل ملحوظ منذ أحداث التسعينات، حتى تحول إلى الرفاعة والمعبر عن هموم

مرأة البحرين دخلت البحرين في سجال واسع إثر مقترح نيابي تقدم به النائب علي النعيمي، نجل الوزير السابق ماجد النعيمي، يقضي بموجبه بإلغاء عطلة يوم الجمعة، لتصبح عطلة نهاية الأسبوع السبت والأحد، على أن يكون يوم الجمعة نصف دوام فقط حسب المقترح.

الطريف في الموضوع شكلاً، أن المقترح تقدم به النائب علي النعيمي، وهو الذي يعرف في أوساط المواطنين بالنائب الصامت، نظراً لعدم حديثه أو تقديمه أي مقترحات، ففي برلمان 2018 ولمدة 4 سنوات لم يقدم النعيمي سؤالاً برلمانياً واحداً، ولم يتداخل في أي نقاش له علاقة بحياة المواطنين أو جيوبهم بشكل مباشر إن في قضية العاطلين أو قضايا فرض الضرائب وإلغاء العلاوات والزيادات.

النائب الصامت عاد في انتخابات 2022 أكثر صمتاً، فلم يقدم حتى برنامجاً انتخابياً، وبقي حسابه عبر تويتر (إكس) غير مفعل وكأنه لا يعنيه الجمهور بتاتاً، ومع ذلك فقد صوت له 2000 ناخب من خارج البلاد، وفاز مجدداً بالمقعد النيابي في ظاهرة فريدة من نوعها امتازت بها ديمقراطية البحرين دون غيرها بالطبع.

وبالعودة إلى قضية إلغاء إجازة الجمعة، يبدو من المنطقي الاقتراض أن النائب النعيمي لم يتقدم من تلقاء نفسه وبذكائه الخارق والمعهود بهذا المقترح، بل تقدم به بعد أن أوعز إليه من أعطاه ألقى صوت انتخابي قبل عام ونيف وأعادته للمقعد النيابي مجدداً، لكن ما الذي يرمي إليه من يقفون وراء النعيمي من جراء هذا المقترح؟ حتى الآن نحن في مرحلة جس النبض، ويبدو

400 سجين سياسي يحتجون على العزل الأمني والاعتداءات

أفادت جمعية الوفاق الوطني الإسلامية بأن أكثر من 400 معتقل سياسي في سجن جو، سيء الصيت رفضوا استلام وجبة الفطور، احتجاجاً على أحداث العزل الأمني وتوسع الظروف القاسية داخل السجن. وفي تصريح للناشطة الحقوقية ابتسام الصانغ، الأربعاء 10 يناير، أوضحت أن أكثر من 400 سجين سياسي دخلوا في إضراب عن الطعام في مباني متعددة بالسجن، تضامناً مع المعتقلين المعزولين في المبنى رقم 2. يأتي هذا الاحتجاج استنكاراً للهجمات التي تعرضوا لها يوم الجمعة الماضي على يد سجناء جنائين، مما أسفر عن إصابات خطيرة. المطالب الرئيسية للمحتجين تمثلت في إرجاع المعتقلين الضحايا للمباني الرئيسية، تأمين العلاج الفوري للأستاذ حسن مشيمع، وتنفيذ بعض مطالب الإضراب السابق التي تم تجاهلها. هذا، بجانب مطالبة بالكشف عن ملابسات وتداولات الاعتداءات ومحاسبة المسؤولين. وفي خطوة أظهرت الظلم الذي يتعرض له السجناء، اتخذت إدارة السجن الجائرة قراراً بمعاقبة ضحايا الاعتداء وتنفيذ الحبس الانفرادي بحقهم، وحرمانهم التواصل مع عوائلهم، بدلا من معاقبة الجناة. ما أثار غضب السجناء المحتجين الذين يهددون بتحويل رفض الوجبات إلى إضراب في حال عدم استجابة الإدارة لمطالبهم.

بلاغ لجمعيات وشخصيات للنائب العام ضد وجود أي مسؤول إسرائيلي

إيلي كوهين، وزير الدفاع يوآف غالانت، ووزير الداخلية، إلى جانب سفير الكيان في البحرين إيتان ناويه. وفيما يلي أسماء الجمعيات والشخصيات الموقعة على البلاغ:

- 1- عبد الله سعد محمد الحويحي من جمعية "تجمع الوحدة الوطنية"
- 2- محمد إسماعيل عباس أحمد العمادي من جمعية "المنبر الوطني الإسلامي"
- 3- حسن محمد نصر عبد العزيز المرزوق من جمعية "التجمع الوطني الديمقراطي"
- 4- عبدالصمد أحمد ماجد النشاب من جمعية "التجمع القومي الديمقراطي"
- 5- راشد حسن راشد الجودر من جمعية "الوسط العربي الإسلامي"
- 6- عبد المنعم جلال قطب الدين المير من جمعية "مناصرة فلسطين"
- 7- أحمد عبد الأمير يوسف رضي محمد علي من جمعية "مناصر فلسطين"
- 8- الشيخ د. عبد اللطيف محمود إبراهيم آل محمود من جمعية "تجمع الوحدة الوطنية"
- 9- د. علي محمد أمين محمد نور الصوفي من جمعية "تجمع الوحدة الوطنية"
- 10- د. محمد عيسى محمد الكويتي من جمعية "باحث مستقل"
- 11- د. علي فيصل علي محمد شريف الصديقي من جمعية "باحث مستقل"

على أرض البحرين
مرأة البحرين

رفعت جمعيات سياسية وشخصيات مستقلة من المجتمع المدني في البحرين بلاغاً إلى النائب العام علي بن فضل البوعينين ضد جميع ممثلي الكيان الصهيوني، المشاركين في الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة وفلسطين.

وطالبت الجمعيات والشخصيات، في بلاغها، النيابة العامة البحرانية بـ "تحريك الإجراءات القانونية ضد وجود أي مسؤول من حكومة الكيان الصهيوني الحالية على أرض البحرين وفي مياها الإقليمية تنقيداً للمرسوم بقانون رقم (44) لسنة 2018 بإصدار قانون الجرائم الدولية الداخل حيز التنفيذ في الأول من يوليو/ تموز 2002".

وجاء في البلاغ أنّ "الجرائم التي ارتكبتها الكيان الصهيوني تدخل في اختصاص محاكم مملكة البحرين، إذ توافرت فيها جميع أركان الجرائم المنصوص عليها في القانون البحراني، ومن أبرزها جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية الذي ارتكبه العدو الصهيوني في القتل المتعمد للسكان المدنيين وجرائم الحرب الأخرى".

وأورد البلاغ قائمة من الوزراء والمسؤولين في حكومة الكيان وقادته على رأسهم رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو، ومنهم وزير الخارجية

الفريق العامل التابع للأمم المتحدة:

6 بحرانيين تعرضوا للتعذيب والاعترافات القسرية والمحاكمة غير العادلة والإهمال الطبي واحتجزوا تعسفياً

كما تكرر مطالب الفريق العامل بإجراء تحقيق شامل ومستقل في الظروف المحيطة بالحرمان التعسفي من الحرية للضحايا الستة، وإلى اتخاذ التدابير المناسبة ضد المسؤولين عن انتهاك حقوقهم.

الافتقادات المختارة:

□ يشير الفريق العامل إلى أن منظمة ADHR أثبتت أن الأفراد الستة جميعهم حرّموا من حقهم في محاكمة عادلة بسبب الانتهاكات المتعلقة بحصولهم على ممثل قانوني منذ وقت اعتقالهم وأثناء استجوابهم. ونتيجة لذلك، يشير الفريق العامل إلى أن الأفراد الستة جميعهم لم يُنحروا الحق في الحصول على الوقت والتسهيلات الكافية لإعداد دفاعهم، وهو ما يشكل انتهاكاً للمادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما أشار الفريق أيضاً إلى أن القاصر حسن راشد حرّم من حقه في الحصول على المساعدة القانونية للدفاع عن نفسه بموجب اتفاقية حقوق الطفل، وتم استجوابه دون حضور ولي أمر على الرغم من كونه قاصراً (المقطع 118).

* سلط الفريق العامل الضوء أيضاً على أن منظمة ADHR قدمت وصفاً تفصيلياً للتعذيب الجسدي والنفسي الشديد الذي يُزعم أنه تعرض له الأفراد لانتزاع اعترافاتهم. ويشير أيضاً إلى أن المنظمة ذكرت أن الاعترافات التي تم الحصول عليها عن طريق التعذيب قد استخدمت ضد الأفراد الستة خلال محاكمتهم، ما يجعل الإجراءات برمتها غير عادلة.

واعتبر الفريق ذلك مخالفاً للمواد 2 و15 و16 من اتفاقية مناهضة التعذيب (المقطع 125). بالإضافة إلى ذلك، وجد الفريق العامل أن الحكومة انتهكت حق الضحايا في افتراض البراءة بموجب المادة 14 (2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وحقهم في عدم إجبارهم على الاعتراف بالذنب بموجب المادة 14 (3) (ز) من المعاهدة (المقطع 124).

* كرر الفريق العامل قلقه بشأن فعالية وحدة التحقيق الخاصة، مشيراً إلى أن الأمانة العامة للتظلمات ووحدة التحقيق الخاصة ليسا مستقلين، ولهما تأثير ضئيل أو حتى معدوم، وأن الحكومة لم تقدم سوى معلومات ضئيلة فيما يتعلق بنتائج أنشطة الأمانة العامة للتظلمات ووحدة التحقيق الخاصة (المقطع 122).

* يؤكد الفريق العامل على أن الحرمان من الرعاية الطبية يمكن أن يرقى إلى شكل من أشكال التعذيب. وبالتالي، قرر الفريق العامل أن الانتهاكات المرتبطة بظروف احتجاز الأفراد الستة أعاقت بشكل كبير قدرتهم على الدفاع عن أنفسهم بشكل صحيح (المقطع 127).

يشير الفريق العامل إلى أن الحكومة البحرانية لم تتناول المعلومات التي قدمتها منظمة ADHR فيما يتعلق بالحكم الغيابي على بعض هؤلاء الأفراد. وبناءً عليه، يعرب الفريق العامل عن قلقه إزاء طول مدة الأحكام الصادرة بصورة غيابية حسبما ورد (المقطع 129). ونتيجة لذلك، يخلص الفريق العامل إلى أن حقوق الأفراد الستة في محاكمة عادلة وفي الإجراءات القانونية الواجبة قد انتهكت، مما يجعل احتجازهم تعسفياً ويندرج ضمن الفئة الثالثة (المقطع 130).

الكهربائي، والتهديد بالقتل. كما حرّموا من التواصل مع أقاربهم ومحامهم ومن إجراءات المحاكمة العادلة ومن حقهم في الاستعانة بمحام. وتجدر الإشارة إلى أن حسن راشد كان قاصراً عند اعتقاله وقد تعرّض لانتهاكات جسيمة تشمل التعذيب والحرمان من مستشار قانوني أو وصي، ما يشكل انتهاكاً للمادة 37 (أ) و (ج) من اتفاقية حقوق الطفل والمادتين 2 و16 من اتفاقية مناهضة التعذيب.

يشير الفريق العامل إلى أن الشكوى المقدمة من منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين ADHR الضوء على نمط متكرر من الانتهاكات، بما يتوافق مع ما أثير في شكاوى أخرى. وتشمل هذه الانتهاكات "الاحتجاز دون إذن قضائي قبل المحاكمة، مع محدودية إمكانية الوصول للمراجعة القضائية، والحرمان من الاتصال بالمحامى، والحرمان من الرعاية الطبية". وبالتالي، يؤكد الفريق العامل على أنه ينبغي للبحرين معالجة هذه الانتهاكات الجسيمة المتعلقة بالحرمان من الحرية من خلال الإفراج الفوري والعاجل عن السجناء الستة جميعهم. ويشدد على أنه "في ظروف معينة، قد يشكل السجن واسع النطاق أو المنهجي أو غيره من أشكال الحرمان الشديد من الحرية، في انتهاك لقواعد القانون الدولي، وتشكل بالتالي جرائم ضد الإنسانية." (المقطع 133).

في ضوء هذه المخاوف، بحث الفريق العامل الحكومة البحرانية على ضمان إجراء تحقيق شامل ومستقل في الظروف المحيطة بقضايا هؤلاء الأفراد الستة لمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، وخاصة المتورطين في أعمال التعذيب، واتخاذ التدابير المناسبة ضد المسؤولين عن انتهاك حقوق المعتقلين (المقطع 138). ويختتم الفريق العامل كلمته بإعادة تأكيد استعدادة للقيام بزيارة للبحرين، مشيراً إلى أن زيارته الأخيرة كانت في تشرين الأول/أكتوبر 2001 (المقطع 134).

كما أحال الفريق العامل هذه الشكوى إلى مكتبين آخرين من مكاتب الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة: المقرر الخاص المعني بالتعذيب والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين (المقطع 139). بدورها تدعم منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHR) بقوة رأي وتوصيات الفريق العامل. وتكرر دعوتها للإفراج الفوري عن جميع الأفراد الستة وتحث على منحهم التعويض المناسب وفقاً للقانون الدولي.

يرى الفريق العامل التابع للأمم المتحدة أن ستة بحرانيين تعرضوا للتعذيب والاعترافات القسرية والمحاكمة غير العادلة والإهمال الطبي وتم احتجازهم تعسفياً.

* نشر فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي أمس في 16 يناير 2024، ما اعتمده من الرأي الوارد في 30 أغسطس 2023 خلال دورته الـ 97 بشأن ستة بحرانيين، أحدهم كان قاصراً وقت الاعتقال. وقد اعتُقل هؤلاء البحرانيين تعسفياً، وتعرضوا لانتهاكات مروعة لحقوق الإنسان، أبرزها المحاكمات غير العادلة المبنيّة على الأدلة المنتزعة تحت التعذيب والحرمان من الرعاية الطبية. ونظراً للتعذيب والمحاكمة غير العادلة التي تعرض لها الأفراد الستة، وجد الفريق العامل أن احتجازهم كان تعسفياً.

منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHR)، مصدر الشكوى، تتفق مع هيئة الأمم المتحدة وتكرر دعواتها.

"يؤكد هذا الرأي الأخير من الفريق العامل ما علمناه منذ البداية: حكومة البحرين هي راعية دولية للتعذيب"، قال حسين عبدالله، المدير التنفيذي لمنظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHR) وأضاف أن "البحرين حليف قوي للعديد من حكومات الغرب، بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، حيث وقعت الولايات المتحدة نفسها مؤخراً اتفاقاً جديداً للحفاظ على علاقتها وتعزيزها مع المملكة الجزيرة، وذلك على الرغم من أن الرئيس بايدن قد أدلى بعدة تصريحات عامة حول أهمية حقوق الإنسان خلال حملته الرئاسية في عام 2020"، ورأى أن "حلفاء البحرين، بما في ذلك إدارة بايدن، يجدون أنفسهم أمام مفترق طرق: إما الاستمرار في المسار نفسه وقبول التعذيب كممارسة مقبولة من الحلفاء، أو الرفض العلني والتبرؤ من البحرين والحفاظ على إنسانيتهم".

ملخص الرأي:

في الرأي رقم 47/2023، الذي اعتمده الفريق العامل خلال دورته السابعة والتسعين، وجد الفريق العامل السجناء الستة جميعهم، وهم عبد الجبار عيسى عبد الله حسن محمد، فاضل عباس عبد الله حسن محمد، أحمد عبد الله مرهون راشد، حسن علي عبد الله أحمد راشد، محمد عبد الجبار منصور علي الحسيني سرحان، وفارس حسين حبيب أحمد سلمان اعتقالوا بشكل تعسفي ضمن الفئة الأولى (الافتقار إلى أساس قانوني يبرر الحرمان من الحرية)

والثالثة (احتجازهم تعسفياً بسبب الطبيعة غير العادلة لمحاكمتهم). بالإضافة إلى ذلك، خلص الفريق العامل إلى أن عبد الجبار عيسى محمد احتجز تعسفياً ضمن الفئة الخامسة، حيث واجه إهانات وشتمات طائفية أثناء استجوابه.

فُيِّض على الأفراد الستة جميعاً من دون أمر قضائي، وتعرض جميعهم لأشكال التعذيب القاسية، بما في ذلك الضرب الجسدي، والتهديد بالاعتداء الجنسي والاعتصاب، والتعري القسري في ظروف باردة، والتحرش اللفظي، والتهديدات باقتال وتعذيب أفراد الأسرة، والتهديد بالصعق



الحركات الشعبية تتواصل في العام الجديد، منطلقة من فلسطين

لاستهدافها لمنع استمرار ذلك. مع ذلك لا يمكن القضاء على المشاعر الثورية لدى الأجيال العربية المتطلعة للحرية خصوصا مع تغول النظام الاستبدادي المهيمن على أغلب الدول العربية. كما ان استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية يدفع قوى المقاومة للصمود والثبات، وهذا يساهم في خلق أجواء ثقافية وفكرية وإعلامية تشجع روح التمرد والثورة، وبشكل تدريجي تتعمق حالة الاستقطاب التي يسعى النظام الرسمي العربي، بدعم القوى الامبريالية لمنع حدوثها. ومن المؤكد ان استمرار العدوان الإسرائيلي يساهم في إبقاء جذوة النضال متقدة، كما هو الوضع عليه هذه الأيام. إنها جذوة التغيير التي لن تتطفئ يوما، خصوصا مع توسع دائرة العمالة للغرب، ونزوح بعض الأنظمة للتطبيع مع العدو الإسرائيلي. فعندما أقدمت عصابة الحكم في البحرين على التطبيع مع العدو أدى ذلك لتوسع دائرة الصراع الداخلي في البلاد، وأصبح لدى الشعب أسباب أخرى للتمرد على الحكم الخلفي. ويلاحظ ذلك من الاحتجاجات اليومية التي لم تتوقف، وهي احتجاجات يشارك فيها جيل شبابي واع يتطلع للحرية ويرفض مسابرة الاحتلال.

مع دخول العام الميلادي الجديد تواصلت حركات الشعب البحراني مجددا، وشعر الجيل الجديد بلذة النضال الهادف لتحقيق الحرية ومنع التطبيع وتعميق مشاعر الانتماء للامة. ويتوقع ان يشهد العام الميلادي الجديد تصاعد التوتر في البلاد. وقد بدأ ذلك بتصاعد وتيرة الاعتقالات والتنكيل وتضييق مساحة الحريات العامة والتلاعب بمنهاج التعليم والتربية لتكوين منسجمة مع التوجه للتطبيع والتخلي عن روح المقاومة. وبرغم توجه بعض الحكومات العربية للتطبيع مع العدو، فإن المشاعر العميقة المختزنة في نفوس الكثيرين من ابناء الأمة تحول دون نجاح ذلك. ف لدى الجماهير العربية مشاعر ترفض الاحتلال وتعتبر فلسطين أرضا عربية إسلامية تبحث عن حريتها وتسعى لصهر كافة التوجهات الدينية والسياسية في بوتقتها، وتصر على أن تكون مصدر إلهام للأجيال المتعاقبة. إن فلسطين عنوان لاضطهاد الأمة كلها من جهة، ومدخل لتحريرها من جهة أخرى. وستؤكد الفترة المقبلة حتمية انتصار الحراك الشعبي المتطلع للحرية والرافض لاستمرار احتلال أرض فلسطين. حقا إنه عام جديد يحمل تباشير النصر للشعوب المسحوقة، وستكون البحرين إحدى الساحات التي ستعيش حراكا سياسيا متواصلًا يهدف لتحقيق الحرية والديمقراطية، وينهي عهد الاسترقاق القلبي الذي تدعمه امريكا وبريطانيا بدون مراعاة التطورات التكنولوجية. فلتواصل الجهود من أجل التغيير الشامل، ولتتوحد الأمة في منطلقاتها وأهدافها. فذلك وعد إلهي غير مكذوب.

اللهم ارحم شهداءنا الأبرار، واجعل لهم قدم صدق عندك، وفك قيد أسراننا يا رب العالمين

حركة أحرار البحرين الإسلامية
5 يناير 2024

فرض على الساحة معادلة جديدة للتوازن العسكري وحرمة المحتلين من ضمان تفوق كاسح. الأمر المقزز حالة الصمت في الأوساط السياسية العربية. فالجرائم الإسرائيلية ترتكب يوميا، بدعم أمريكي مكشوف، ومع ذلك لم يوجّه يوما للأمريكيين عتاب او لوم لما يقدمونه من دعم سياسي ولوجستي للمحتلين، فضلا عن التهديد بإجراءات دبلوماسية او اقتصادية. فلو علمت واشنطن أنها ستواجه غضب الحكومات العربية بشكل فاعل فلربما أحجمت عن دعم الاحتلال. هذا الدعم ليس سرا بل حقيقة يعرفها العالم، بينما يغيض النظام الرسمي العربي طرفه عنها ويترك الشعب الفلسطيني وشأنه في صراعه مع العدو. إنها واحدة من الحقب التاريخية التي تمر بها الأمة وهي عاجزة عن الدفاع عن نفسها برغم ما لديها من إمكانيات مادية واسعة تكفي لردع المحتلين وداعيمهم. من هنا تتعمق مشاعر الجماهير بالظلمة التاريخية التي أدت بهم للعيش على هامش الحياة بدون ان تكون لديها القدرة للدفاع عن المظلومين وضحايا الاحتلال والاضطهاد. فذلك جزء من المقايضة بين الأنظمة والقوى الغربية، فتغض الطرف عما يمارسه الاحتلال في مقابل بقائها في الحكم وحمائتها من غضب شعوبها المطالبة بالحقوق والحرية. إن بإمكان الحكومات العربية النهضة من جديد لاستعادة المصداقية والتحول الى قوة عربية ضاربة تحمي حدود الأوطان وتمنع حدوث العدوان. ولكن ما دامت هذه الحكومات تستمد وجودها من الدعم الغربي، فلن تكون يوما مستقلة أو قادرة على اتخاذ القرار الضروري لحماية مصالحها. الحكومات العربية تدرك ان لديها أسلحة ضغط عديدة، وان بإمكانها لملمة صفوفها وإبراز صف موحد بلقن المحتل صاعين من العذاب. ولكن غياب الإرادة والقرار يمنعها من ممارسة الدور المنوط بها للذود عن الأوطان.

تطورات المنطقة في الأيام الأخيرة تهدف للقضاء على روح التحرر والتصدي للاحتلال الإسرائيلي، وبشكل خاص قوى المقاومة الفلسطينية. فإذا تحقق ذلك فسيكون تمهيدا للقضاء على كافة تجليات الحركات والثورات الشعبية. وليس جديدا القول أن القضية الفلسطينية كانت دائما مصدر إشعاع وإلهام للأجيال المتطلعة للحرية، الأمر الذي دفع الحكام والقوى الغربية

في زمن العهر الصهيوني والغطرسة الأمريكية لا مكان للفضيلة او الكرامة أو الإنسانية. ويزداد الوضع إبلاما حين يتحالف بعض حكام العرب معه، ويتآمرون جميعا ضد فلسطين وأهلها وضد الأحرار والشرفاء. في عالم يهين عليه التحالف الشّرير لا مكان للإنسان أو الدين، ولا حرمة للدم، ولا كرامة للروح. لذلك يسقط الشرفاء صرعى بالرصاص والطائرات المسيّرة وكافة أدوات الموت. فتفكير أصحاب المصالح من الصهاينة وعملائهم لا يهتم بالإنسان وتنميته ولا العلاقات البشرية أو قيم الحب والاحترام والاعتراف المتبادل، بل يتركز على أساليب إزهاق الأرواح واقتلاع البشر. أليس هذا ما حدث لشعب فلسطين قبل 75 عاما وما يزال مستمرا؟ إنه عالم التفوق التكنولوجي البحت الذي نزعت منه الرحمة والقيم، وأصبح الكثيرون فيه عبيدا للمادة وأتباعا للشيطان. في هذا العالم يتساقط أطفال غزة كالجراد، وأجسادهم الغضة ممزقة بلا رحمة أو إنسانية. وهنا تتسابق الحمم لتسقط من السماء وتدمر كل شيء، وتنتشر الموت في كل زاوية. وحين يتحول العالم إلى غابة يمارس القوي فيها ما يريد من قتل وتدمير تتلاشى الإنسانية ويتساءل العقلاء عما إذا كانت الإنسانية تتجه نحو إعمار الأرض أو تدمير البشر. ولا يمكن إحلال الأمن والسلم الدوليين ما لم تكن هناك إرادة مشتركة لدى الشعوب والحكومات بممارسة الدور الطبيعي للدولة الحديثة المخولة بالدفاع عن حدودها ضمن القوانين المحلية والدولية التي لا تسمح بممارسة الاعتداء على أحد.

فما شهدته المنطقة في الأسبوع الأخير يؤكد عمق الازمة وغياب الضمير الإنساني. فهناك مجموعة من البشر احتلت أراضي الغير ومارست عليها أبشع الجرائم، وما تزال تفعل. وتحظى هذه المجموعة المحتلة بدعم من قوى غربية عديدة لا مكان في قاموسها لمعاني الحق والعدالة والحرية. فلا تطرف لها عين حين تلقى الحمم على السكان الأصليين ويقتلون بالمئات كل يوم. هؤلاء يقضون حياتهم في المخيمات والملاجئ وفوق ذلك يتعرضون لأبشع أصناف التنكيل والقتل والإبادة. هؤلاء المحتلون لا يراعون عن ارتكاب الجرائم بأبشع الوسائل ومنها الاغتيال بالطائرات المسيّرة. وقد أظهر اغتيال المناضل الفلسطيني صالح العاروري بصواريخ إسرائيلية مدى ما بلغه الإجرام الصهيوني الذي لم يكتف بقتله بل مزق أشلاء عدد ممن كان معه في الشقة التي استهدفت وسط العاصمة اللبنانية. هذه الجريمة ليست الأولى ولن تكون الأخيرة ما دام النظام الرسمي العربي يواصل سياساته الخائعة ويسعى للتصالح مع الاحتلال والتخلي عن قضية فلسطين. مع ذلك يمكن القول ان الاعتداءات الاسرائيلية التي استمرت ثلاثة أرباع القرن لن تحسم المعركة لصالح الاحتلال، فما دامت قد فشلت طوال العقود السابقة في فرض هيمنتها على فلسطين او المنطقة فإنها لن تحقق اليوم ما عجزت عنه بالأمس. بل سيظل الكفاح الفلسطيني مستمرا بعد ان



عنفوان الشباب ومهمة التغيير

شرط انكسار القيد والأصفاد
وتحرروا من باطن الأحقاد
ركب العنا متحديًا بعناد
سيكون موئلهم تراب الوادي
فهم الرجال وصانعو الأمجاد
إيمانهم صدقًا فأبي عتاد!
هامائهم تختال في الأصفاد
أو يختشوا من مبضع الجلاذ
أعتى الرجال وأصلب الأولاد
يتلون آيات الكتاب الهادي
وغدوا لأهل الغدر بالمرصاد
أضحى كصوت الموت للأوغاد
بزئيرهم في الساح كالأساد
ردحًا وكانوا أفضل العباد
نهلوا من الإيمان لا الإلحاد
عضوا على الكرسي بالأنجاد

والمجد لا يُبنى على الأحقاد
عشق الهوى من رائح أو غاد
لأمن تواقٍ وللمآجد
زج الفتوة في سجون بلادي
عنوان جرح نازفٍ وجهاد
إرثًا من الآباء والأجداد
فيها الرّواء لكل قلب صادي
حتى وإن شُنقت على الأعواد
بدأت من الأجداد للأحفاد
فخر الجميع وجامع الأضداد
عنوان عزٍ مفعمٍ وقاد
طلاب حق ثابت الأوتاد

عزمُ الشباب وهمّةُ الأولاد
لا تياسوا يومًا ولا تترددوا
عرف الزمان فتوةَ الجيل الذي
إن الطواغيت الذين تخافهم
أما الذين يقارعون طغاتهم
عن حقهم ذادوا وكان وقودهم
فهم الذين تلفهم أثقالهم
لم يدخل الخوف الجبان قلوبهم
وقفوا أمام الظالمين كأنهم
عرفت جموعهم النضال وأقبلوا
من مثلهم وقد استشاطوا غضبًا
هتفوا فرددت السماء هتافهم
صرخوا بوجه الظالمين كأنهم
وقفوا بمحراب العباد زُكعًا
طوبى لهم لا خير إلا فيهم
أما طواغيت البلاد فإنهم

الحقد لا يبني الحضارة ويحهم
الحب عنوان الحياة لكل من
سنظل ندعو للسلام وعالمٍ
سحارب الطغيان والظلم الذي
إن الألى خبر الزمان ثباتهم
إذ أن في الأجيال وهي صؤولة
ترنو إلى الأفق البعيد بنظرة
تهفو لعيش مفعمٍ بكرامةٍ
لله هذا الشعب يورث ثورة
إن النضال وتضحيات رجاله
طوبى لمن يهوى النضال فإنه
سنظل نقتحم الملاحم إننا

عادى الاستعمار من قبل وتصدى له.

لا يستطيع المواطنون وهم يحتفون بذكرى تلك الثورة التي أظهرت حقيقة الخليفيين وقطعت علاقة الشعب بهم إلا أن يقفوا إجلالا وتعظيمًا للشهداء الذين ضحوا بأعز ما يملكون من أجل الحرية والكرامة واستقلال الوطن. فما تزال الذاكرة تحتفظ بمشاهد القمع والاضطهاد الذي لا يشبه سوى ممارسات الاحتلال الصهيوني في فلسطين. لقد حدث تغير جوهري في المعادلة السياسية من جهة وفي الحالة النفسية للشعب من جهة ثانية، وفي ديناميكية علاقات الأطراف المعنية بالأزمة ثالثًا. وقد كرر رموز الوطن والشعب أن الوضع لا يمكن أن يعود إلى ما قبل 14 فبراير. ومع إكمال الرموز ثلاثة عشر عاما وراء القضبان أصبح واضحا أنهم ثابتون على مواقفهم ومطالبهم، وأن توحش الخليفيين ساهم في بلورة موقف شعبي ضد تطبيع العلاقة مع من خان الشعب وقام بالتطبيع مع أعدائه وأعداء الأمة. وبهذا اتضحت ملامح العلاقات المستقبلية داخل هذا الوطن المبتلى بالاحتلال من قبل قوى لا ترحم ولا تؤمن بالإنسانية أو القيم. وفي الذكرى الثالثة عشرة للثورة اتضح كذلك أن المواطنين ملتزمون بما قدموه من عهد الله والوطن والشهداء بأن لا يكاظوا على ظلم ظالم أو ظلامه مظلوم، وأن يصمدوا ويستمرروا في طريق ذات الشوكة حتى يحدث الله أمرا كان مفعولا، ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة. لقد أصبح عهد الشهداء ملزما للجميع ولن يتخلى عنه مواطن شريف مهما كانت الظروف والأوضاع. فقد كتب في ذاكرة الزمن بحروف من دماينهم لا تمحى.

وساهم دخول القوات السعودية والإماراتية في القتل والتعذيب بدون حدود. ويكفي النظر الى هامة الشهيد أحمد فرحان المفضوخة لاستيعاب مدى وحشية تلك القوات. كما كان من نتاجه اعتقال الآلاف من المواطنين في مقدمتهم رموز الوطن والشعب الذين مضى على سجنهم حتى الآن ثلاثة عشر عاما بدون رحمة. كما توسعت السجون لتضم عشرات الآلاف من المواطنين الأحرار خصوصا الثوار، وقد قضى أغلبهم فترة الحكم التي صدرت بحقه، وما يزال هناك أكثر من 1300 سجين سياسي. وشهدت البلاد بذلك واحدة من أكثر حقبات تاريخها سودا واضطهادا وقمعا وشراسة وتوحشا.

وكانت الخطوة الثانية فرض أحكام الطوارئ التي مورست خلالها ايشع أصناف الاضطهاد والقمع، من قتل وسجن وتشريد وهدم للمساجد. وتساعدت أساليب القمع السلطوي في ظل الاحتلال بغلق الجمعيات الدينية والسياسية في خطوة وضعت البلاد على قائمة الدول الديكتاتورية ذات السجلات السوداء. وخلال تلك الحقبة تعرض الأطباء والمرضون للتكديك والقمع بالسجن والاعتقال والطرده من الوظيفة. وتعرض المدرسون لاضطهاد مماثل. وحتى الرياضيين لم يسلموا من ذلك، فاعتقلوا واضطهدوا وحرموا حق المشاركة في المسابقات الدولية. كما كان للمرأة نصيبها من القمع والاضطهاد، بالقتل والسجن والطرده من الوظيفة. وخلال تلك الحقبة السوداء تمت عسكرة المؤسسات الطبية، فأصبح مستشفى السلمانية الذي يعتبر الأكبر في البلاد إلى تكنة عسكرية تحت إدارة الاحتلال، وكان مصيدة للأحرار الذين يلجأون له للعلاج عندما يصابون بالشوزن او السلاح الحي الذي يطلقه جنود الاحتلال. وما أكثر الذين فقدوا عينا واحدة على الأقل خلال تلك الفترة، وستبقى العيون المفقوعة شاهدا على وحشية الاحتلال وتواطؤ الخليفيين وظلامه الشعب. ودخلت البلاد بذلك في واحدة من أشد حقباتها التاريخية سودا.

أما الخطوة الثالثة التي تعتبر قاصمة الظهر فهي التوجه نحو الصهاينة، وذلك بالتطبيع معه في خطوة خيانية لا يمكن التغاضي عنها يوما. فببتلك الخطوة أبعدت العصاة الخليفية البحرين عن دورها الوطني والقومي، وحرمتها شرف المشاركة في الدفاع عن فلسطين، وتكررت لحقوق الشعب الفلسطيني خصوصا حقه في استرداد أرضه وإقامة دولته المستقلة في فلسطين. هذه الخطوة قطعت آخر الخيوط بين البحرينيين والخليفيين. فمنذ النكبة في العام 1948 وقف البحرينيون مع فلسطين وشعبها، ورفضوا الاحتلال الإسرائيلي واعتبروه عدوا ليس للأمة فحسب، بل للإنسانية. وعلى مدى ثلاثة أرباع القرن لم يتراجع المواطنون عن موقفهم، فكانت لهم مشاركاتهم في المسيرات المعادية للاحتلال وتبرعاتهم للشعب الفلسطيني، بل شارك بعضهم في الدفاع عن أرض فلسطين بالانخراط في صفوف المقاومة. ولذلك حين جاءت الخطوة الخليفية بالتطبيع مع العدو كان ذلك صدمة غير متوقعة أو مقبولة. ولن يغفر المواطنون لمن خان قضية الأمة أو يقبلوا بحكمه، بل يعتبرونه قد انحاز إلى صفوف العدو ولا مجال للتعايش معه ضمن منظومة سياسية واحدة. وبذلك تمممت المطالبة بإحداث تغيير جوهري في النظام السياسي لإعادة التوازن للبلد الذي نشأ أهله على حب فلسطين وشعبها والعداء للاحتلال كما

